محتوى الفصل

أولا - مفهوم البنك الدولي

ثانيا - المؤسسات التابعة للبنك الدولي

ثالثا - مصادر تمويل البنك الدولي

رابعا - القروض والمنح في البنك الدولي.

خامسا - تقييم إنجازات البنك الدولي

سادسا - حوكمة البنك الدولي.

أولا - مفهوم البنك الدولي:

1- تعريف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي بأنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والقيام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، وتنصب مسؤوليته على سياسات التنمية، والاستثمارات والإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص.

ويتمحور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وأشدهم للبلدان فقرا تأسس بتاريخ 1 جويلية 1944 بمقر رئيسي مؤقت دولي حقيرة ممثلو 44 دولة في بروتن وودز نيوهامشير الأمريكية، مقره الرئيسي واشنطن، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا.

2- مهام وأهداف البنك الدولي

تتلخص وظائف البنك الدولي في:

- تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لدعم برامج التنمية في الدول النامية ومساعدتها في تخفيف الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.
- تقديم المساعدات خاصة للدول النامية الأشد فقرا التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 2 ألف دولار سنويا والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في هذه الدول بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها السدود، الري، محطات توليد الكهرباء، الشبكة الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الملائمة بدراسة الجدوى الاقتصادية وإصلاح البنية التحتية التي تتمثل فيها تلك المشروعات.

3- أهداف البنك الدولي

يسعى البنك الدولي إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- تخفيف حدة الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والأشد فقرا في العالم والمؤهلة للقروض الائتمانية والضمانات والخدمات غير الإقراضية التي

تشمل الخدمات التحليلية والإستشارية.

- تشجيع وتنمية التجارة الدولية وعلاج الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- تشجيع الإستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعديل أقاليم الدول الأعضاء
- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية
- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة مستويات النمو الإقتصادي

وفي مجال تحقيق الفقر يعمل البنك على:

- مساعدة إحتياجات التنمية البشرية والإجتماعية الهامة الأجل التي يعتبرها القطاع الخاص غير مغرية إلى حد كبير
- الحفاظ على القدرة المالية للمقترضين وخاصة في أوقات الأزمات.
- خلق مناخ إستثماري ملائم عن طريق تحفيز رؤوس الأموال الخاصة.
- تقديم مساعدات في شكل منح مالية من صافي دخل البنك الدولي موجهة لتعميم إنتاج المنافع العامة العالمية.
- المساهمة في تحقيق إعفاء الديون عن الدول الأشد فقرا.

4- الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون الجهاز الإداري للبنك من:

- مجلس المحافظين:
- المديرين التنفيذيين.
- مدير البنك الدولي والموظفين الدوليين
- لجنة التنمية"

5- تطور نشاط البنك الدولي

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة 250 مليون دولار في عام 1947 وقد خصص هذا القرض لإعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تطورت مهمة البنك الدولي لاسيما بعد إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 التي فتح قروضا ميسرة للدول النامية بهدف تخفيف حدة الفقر الهدف عام يشمل جميع أعماله، وتزايد دوره في صياغة استراتيجيات التنمية في هذه الدول بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة له، وقد خلص أحد الاقتصاديين في تحديد طبيعة العلاقة بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي، وهذا يعني أنهما يخدمان رأس المال وحيلة واحدة

وقد عرف تاريخ البنك مرورا بمرحلتين

1. المرحلة الإستراتيجية:

مع بداية السبعينات وجه البنك اهتمام جهود التنمية الاقتصادية وتخفيض مستويات الفقر الذي يعد من أهم أدواره الحالية ودعم الدول الأشد فقرا

وخلال فترة الثمانينات: اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل ففي بداية العقد تعامل البنك مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة سداد الديون ثم احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة، ومع تزايد دور الجمعيات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع، لبا زة ولمواجهة ذلك تم إعداد تقرير اتخذت بعده خطوات لإصلاح، وتم سنة إنشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الادعاءات ضد البنك، وهي هيئة تأسست في سبتمبر 1993 بغرض المساعدة في ضمان تقيد البنك الدولي بسياساته، وإجراءاته المعنية في عملياته.

وفي السنة المالية 2016 تلقت الهيئة تسع شكاوى وأجرت تحقيقات في أوغندا وفي إطار دورها في تعزيز التعلم للمؤسسي وتحسين فعالية التنمية لعمليات البنك أصدرت الهيئة تقريرا عن إعادة التوطين القسري وهو الأول في سلسلة من التقارير التي تستقي دروسا في التحقيقات التي أجرتها على مدى 24 عاما.

2. مرحلة الإصلاح والتجديد

يقوم البنك حاليا بدورهام على صعيد رسم السياسات العالمية، ما لعمل في مرحلة ما بعد الصراعات، وتقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لبلدان شرق آسيا والمساعدة في أعمال التضخيم بعد الإعمار في أمريكا الوسطى، ودعم تركيا في اعقاب

الركود والعمل في كوسوفو تيمور الشرقية، وبرز دوره بشكل جلي في الأزمة المالية العالمية 2008، ومحاولة تحقيق أهداف الألفية الإنمائية والتنمية المستدامة والتكيف مع التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، وتذبذب أسعار السلع الأولية وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الرئيسية، وضاعف تباطؤ الاقتصاد العالمي. التي تؤثر في مجملها على البلدان الأعضاء لا سيما المصدرة للمواد الأولية التي تواجه ضغوطا على مالياتها العامة، والبلدان التي تواجه مخاطر انخفاض النشاط التجاري، وخروج تدفقات رؤوس الأموال... والتي تستدعي إعتماد هذه الدول إلى إصلاحات متعلقة بالنمو الهيكلي يساندها فيها البنك الدولي من خلال توفير التمويل المناسب لها.

كما يعد البنك الدولي شريكا قويا في تمويل أهداف التنمية المستدامة 2030 وتقليص أعداد الفقراء ويستند فيما يضطلع به من أعمال إلى هدفين اثنين هما:

- إنهاء الفقر المدقع من خلال تقليص نسبة الفقراء فقرا مدقعا في العالم إلى 3% بحلول عام 2030.
- تعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة دخل أفقر 40% من السكان أو كلوله الوفاء بكل من هذين الهدفين بأسلوب مستدام.

3- أوجه الإختلاف بين دوري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: من أهمها مايلي:

- البنك الدولي مصدر للتمويل والمساعدة الفنية للبلدان النامية فقط والتي تمر بمراحل تحول في حين تمكن كافة البلدان الأعضاء في الصندوق الإستفادة من خدماته وموارده
- تتمثل مسؤولية الصندوق الأساسية في ضمان الإستقرار المالي ومنع وقوع الأزمات و مواجهة المشاكل المرتبطة بميزان مدفوعات الدول الأعضاء في حين تتمثل المهمة الأساسية للبنك في توفير التمويل الضروري لإحداث التنمية المستدامة وتقليص الفقر.
- البنك الدولي يعالج التحديات الهيكلية الأمد في حين تختص الصندوق لمعالجة التحديات قصيرة الأجل.

أ- نظام التصويت في البنك الدولي

يرتبط نظام التصويت في البنك الدولي إرتباطا كبيرا بحصة البلد أو ما يسمى بنظام التصويت المرجح وبموجب إتفاقية إنشاء البنك الدولي فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع بلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي.

وتخصص لكل بلد عضو 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم تملكه من أسهم رأسمال البنك. وتتخذ قرارات البنك بأكثرية الأصوات المدلى بها إلا أن نظام التصويت المرجح يقلل من إمكانية صدور القرارات بالأغلبية.

فالقرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات البنك حدد لها نسبة عالية تصل إلى 85% من مجموع الأصوات، وهو ما جعل الو.م.أ تستغل هذا الأمر لصالحها (الفيتو) على قرارات البنك.

ثانيا- المؤسسات التابعة للبنك الدولي

تشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- المؤسسة الدولية للتنمية
- مؤسسة التمويل الدولية
- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار
- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

وبموجب إتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي على أي بلد يرغب في أن يصبح عضوا في البنك الدولي الإنضمام أولا إلى صندوق النقد الدولي

كما أن الإنضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار مشروط بالإنضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ثالثا - مصادر تمويل البنك الدولي:

تأتي موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من عدة مصادر أهمها:
رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، والإقتراض (إصدار السندات)، وقد يلجأ إلى استعمال رأس المال غير المدفوع بعد استنزاف كل المصادر السابقة.

1 - 1 رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء، حيث أن الإنضمام إليه يعني ملكية كل بلد لعدد معين من أسهم رأس المال والإستفادة من قوة تصويتية (250 صوت + صوت مقابل 100000 دولار من أسهم رأس المال).
ويقسم الإكتتاب في حصة كل عضو إلى جزئين حسب ما هو في المادة الثانية من إتفاقية تأسيس البنك فالجزء الأول من الحصة ويشكل 20٪ ويوزع:
2٪ من الإكتتاب يدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي عند الإنتساب ويكون البنك حرا في التصرف فيه
18٪ من الإكتتاب يدفع بعملة البلد العضو المكتتب في رأس المال.
ويشكل هذا القسمان ما يعرف برأس المال المدفوع (نقدا).
الجزء الثاني ويشكل 80٪ المتبقية من كل الإكتتاب، لا يلتزم البلد العضو بدفعها إلا إذا كان يكون تحت الطلب متى دعت الحاجة لذلك.

1 - 2 الإقتراض

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على القروض التي يحصل عليها بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى، ومن الإقتراضات متوسطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال، وذلك ببيع سندات تتمتع بتصنيف إئتماني مرموق من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية.

2 - موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على أغلب موادها المالية من المساهمات المقدمة من طرف الدول المانحة، ويأتي التمويل الإضافي من التحويلات

من ما في دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنح من مؤسسة التمويل الدولية وحصيلة سداد الإعتمادات السابقة التي تحملت عليها البلدان المقترضة من المؤسسة، ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضا بدون فائدة ومساعدات في شكل منح لما أشد البلدان فقرا في العالم كل ثلاث سنوات لمساعدات من 40 بلدا ما لي.

رابعا: القروض والمنح في البنك الدولي

1- قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقوم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، بتوسيع من القروض والإعتمادات: قروض الإستثمار، وقروض لأجل ان سياسات التنمية (قروض التثبيف سابقا) حيث تقدم القروض الإستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وهي ذات تركيز لطويل الأجل (5 إلى 20 سنوات)

وتوفر قروض سياسات التنمية لتمويل سريع الدفع من أجل إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان وهي ذات تركيز قصير الأجل (سنة إلى 3 سنوات)، وتعتبر القروض الإستثمارية متاحة للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية غير المحولين بدون منافسة لمجموعة البنك

والغالبية العظمى من القروض الإستثمارية أما قروض محددة (قروض المشروعات) أو قروض إستثماري وصيانة (قروض البرامج) وقروض الوساطة المالية وقروض الإصلاح القطاعي.

كما تدعم هذه القروض إصلاح السياسات التي تؤثر في الإنتاجية الإستثمار، وهي تستحوذ على أكبر حصة من قروض البنك، أما قروض الإستثمار القطاعي والصيانة (قروض البرامج) فتركز على برامج الإنفاق العام في بعض القطاعات (تحويل الدخل الإئتماني أو قطاعي) أما قروض التثبيف الهيكلي فقد الهمت أصلا لتقديم مساندة لإصلاحات سياسات الإقتصاد الكلي بما في ذلك إصلاحات السياسة التجارية

والزراعة وتسوية أطال طويل الأجل في ميزان المدفوعات.

2. منح المؤسسة الدولية للتنمية

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنتاجية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات، وفي السنوات الأخيرة تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية فيما يلي:

- التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه.
- مساندة برامج الصحة والتعليم من أجل تخفيض حالات الإصابة بالعدوى.
- مكافحة فيروس ومرض الإيدز.
- مساندة مشاريع المجتمع المدني.
- ومنع مبادرات من أجل تخفيض إنبعاث الغازات.

والجدير بالذكر أن أموال البنك محمية ضد أي تخفيض في عملة أو في عملة إذ تنتفع أموالها بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف.

تقدم مؤسسة التنمية الدولية قروض للدول الأعضاء وفقا لمعايير معينة، هي:

- الفقر النسبي: إذ لا يستفيد من موارد الهيئة إلا الدول الأعضاء التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 925 دولار أمريكي حاليا (1,035 دولار).
- جدوى المشاريع: تمول المؤسسة المشاريع القادرة على تحقيق عوائد مالية عالية
- عدم التمتع بالملاءة المالية أو عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق: معاناة الدولة من مشاكل حادة في ميزان المدفوعات
- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المقترضة ورغبتها وجاهزيتها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أن الهيئة لا تقرض الدول المتورطة في صراعات سياسية دولية.

3. شروط الاقتراض في البنك الدولي وتطورها

تضمنت اتفاقية البنك الدولي أهم شروط الاقتراض

- مراعاة العدالة والمساواة في تخصيص الموارد وأن يؤدي القرض إلى زيادة القوة

الإلتزامات للدول المقترضة.

- التأكد من إمكانية المقترض من الوفاء بالتزامات المرتبطة بالقروض

- توجيه القروض إلى المشاريع والمشروعات الأكثر نفعا وانتاجية

- منح القرض لأي حكومة من حكومات الدول الأعضاء، وإذا كان المقترض هيئة غير حكومية فلا بد أن تؤمن حكومة البلد العضو القرض أو تسلمها المبالغ التي

- عدم لجوء البنك الدولي إلى وضع قيود تمنع البلد المقترض من تخفيض قيمة العملة الذي تم التعاقد عليه

- متوسط مدة تسديد القروض هي عشرون عاما، وتحدد القوائد المحملة من القروض بناء على معدلات الفائدة على القروض من الأسواق المالية الدولية

وفي سنة 2018 بلغ إجمالي القروض الممنوحة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير 29,7 مليار دولار مسجلة ارتفاعا مقارنة بحجم التمويل لسنة 2017 والمقدر بـ 23,5 مليار دولار

خامسا - تقييم إنجازات البنك الدولي

ساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الأعضاء من خلال مساهمته في توفير التمويل و تبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص، وبين طلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيز ا على تحقيق النتائج وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة المختارة من مختلف أنحاء العالم

جدول رقم 11 : دور البنك الدولي في تمويل التنمية في إقتصاديات تاخت إة .

بوليفيا : إستفاد أكثر من 46 ألف أسرة من مشروع يهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى الأسواق للمنتجين الزراعيين في المناطق الريفية	إثيوبيا : إرتفع عدد من تحصل على خدمات الإرشاد الزراعي من 4 ملايين شخص إلى 13 مليون فيما بين عامي 2005 و 2015	تنزانيا : تمكن 8 ملايين مواطن في المناطق الريفية من الحصول على مياه نظيفة و مأمونة خلال عام 2015 بزيادة تقدر بـ 75٪ عن عام 2007
الصين : في مقاطعة يونجيان، تم إصلاح أكثر من 5400 كلم من الطرق الريفية في الفترة بين عامي 2006 و 2014 مما إختصر وقت الإنتقال للحصول على الخدمات الصحية و الأسواق بـ 42٪	جمهورية مصر العربية : أسفر البرنامج المصري لتحديد وإعادة تدوير المركبات عن تفادي أكثر من 130 ألف طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عامي 2013 و 2014	الكاميرون : بين عامي 2009 و 2014 أدى الاستثمار في الطرق التي تتوفر لديهم طرق صالحة للسير عليها في كل الأحوال المناخية أتمم طريق بطول 500 متر من 31 ألف نسمة إلى 438 ألف

2- الإنتقادات الموجهة إلى البنك الدولي

بالرغم من الإنجازات السابقة الذكر إلا أن هناك العديد من الإنتقادات الموجهة إلى البنك الدولي نذكر منها :

2-1- شدة حرص البنك في تقديم القروض فإذا طلبت دولة ما من البنك قرضا فإنه يدرس حالة تلك الدولة دراسة مستفيضة ثم يتم إرسال بعثة لدراسة الأوضاع في الإنتاج والوسائل الأخرى، التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لجراء تقرير معين يعرض على مدير البنك والذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين و إذا شعر أنها ستستعمل القروض الممنوحة للدولة خوفا من فشل المشروعات التي تم الإتفاق عليها

2-2- الإختلال وعدم التوازن في موازين المدفوعات لكثير من إقتصاديات الدول النامية بالرغم من نشاط البنك لمدة طويلة

2-3- بالرغم أن معظم قروض البنك وجهت إلى القطاعات شبه الإنتاجية (البنية التحتية) مما أدى إلى حرمان القطاعات الحقيقية من قروض البنك وخاصة القطاع الصناعي والزراعي .

4- عدم إستيفاء حاجة الدول النامية من مصادر تمويل البنك، ذلك أن المخاطر القائمة في أسواق الصرف يتضح أن تكلفة الإقتراض من البنك الدولي أصبحت أعلى بكثير من تكلفة الإقتراض التجاري بين الدول، وأصبح إقراضه للدول النامية سالب

5- أصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ ثمانينات القرن يتصرفان وكأنهما وكيلان للدول الغنية في تحصيل ديونها من الدول النامية. كما أصبحتا هاتين المؤسستين تتمتعان بسلطة غير عادية في تحديد السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية للدول النامية المدينة.

وتعتبر جهود البنك الدولي في تحقيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي إتبعت خلال بعض الأزمات المالية وأدت إلى نتائج عكسية إذ إنخفاض معظم المتغيرات المالية في تايلاند، كما أن ضعف التنسيق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع المؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة جعلها غير مطلعان على واقع وظروف الدول النامية على حد قول جيفري ساكس أستاذ الإقتصاد في جامعة هارفرد الأمريكية والمستشار لعدد كبير من الدول النامية.

بالمقابل أكد جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام 2001 بأن شروط الإقراض المفروضة من قبل مؤسستي بروتن وودز على الدول النامية ليست لها إعتبارات إقتصادية مما جعلها ذات آثار سلبية في الكثير من الحالات.

- خضوع إدارة البنك الدولي وقراراته إلى نفوذ وسيطرة القوى الخمس الكبرى فيه وعلى رأسهم الو.م.أ التي تمتلك حوالي 17٪ من القوة التصويتية في البنك الدولي.

سادسا حوكمة البنك الدولي

بهدف تفعيل وتحسين دور البنك الدولي في تمويل التنمية الإقتصادية يسعى هذا الأخير إلى إجراء عدة تعديلات على أنشطته وهيكلة التنظيمي في إطار إجراءات إعادة حوكمته ومن أهم مظاهر ذلك ما يلي:

6-1- توسيع نطاق الصوت والمشاركة: حيث وافقت مجموعة البنك الدولي سنة 2008 على توسيع نظام الصوت والمشاركة للبلدان النامية وتلك المنتقلة للدول إلى إقتصاد السوق. وتم موافقة مجلس المحافظين على زيادة الحصة التصويتية لهذه البلدان في البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 44٪، ولمؤسسة التمويل الدولية إلى 39٪، وإنشاء مقعد ثالث في مجلس المديرين التنفيذيين من أجل إفريقيا جنوب الصحراء.

كما ارتفعت نسبة حقوق التصويت للبلدان النامية في مؤسسة التنفيذ الدولية إلى أكثر من 45٪، وبذلك أصبحت بعض الاقتصاديات الناشئة من بين الدول صاحبة الأسهم في مجموعة البنك الدولي بعد إصلاحات سنة 2008

كما توصلت الدول الشغاء في البنك الدولي إلى اتفاق يوم الأحد 25 أفريل 2010 بشأن نقل المزيد من سلطة التصويت إلى الدول الصاعدة والنامية. وقد وافق البنك الدولي على زيادة سلطة التصويت للدول النامية والانتقالية بواقع 3,13٪ بشكل إجمالي ليرتفع من 44,06٪ إلى 47,19٪، وازدادت بموجبها سلطة تصويت الصين إلى 4,42٪ من 2,77٪ لتصبح ثالث أكبر سلطة بعد الو.م.أ واليابان

وتعكس زيادة سلطة تصويت الصين في البنك الدولي بشكل جلي زيادة الوزن النسبي للصين في الاقتصاد العالمي.

- يساهم في كسر احتكار أوروبا والو.م.أ لسلطة التصويت في البنك الدولي على مدى الأجل، ويساعد على تحسين تمثيل الدول النامية.
- تأثير الإصلاح النموذجي: إن مبادرة البنك الدولي في إجراء إصلاح التمثيل وسلطة التصويت يعزز عملية إصلاح محاصة في صندوق النقد الدولي، ويشجع إصلاح العدالة لهيكل الحكم في المؤسسات المالية الدولية.
- الإصلاح يعزز التعاون بين الصين والبنك الدولي نتيجة زيادة نسبة التصويت في الصين.

6.2 إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية: أسفر الاستعراض الداخلي لشؤون الحكومة بقيادة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على وضع برنامج عمل لتحسين عمليات المجلس وخدمات المقدمة للبلدان المتعاملة مع البنك.

6.3 عملية اختيار قيادة البنك وذلك بأن يكون اختيار رئيس البنك الدولي عملية مفتوحة ومبنية على الجدارة والاستحقاق والشفافية

6.4 تدعيم مساءلة جهاز الإدارة من أجل تقييم التحولات والتدخلات في النظام

6.5 تعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

6.6 إصلاح الإقراض للأغراض الاستشارية